S/PV.6899

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨٩٩**

الجمعة، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مسعود خان	(باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إلييشيف
	أذربيجان	السيد موسييف
	الأرجنتين	السيد إستريم
	أستراليا	السيد كوينلان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد ندونغريه
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	لكسمبرغ	السيدة لوكا
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد شيرمان
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة فنرتي

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2012/956)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1320484(A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الترحيب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن وعن الشكر للأعضاء الذين انتهت عضويتهم

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي أول جلسة رسمية يعقدها مجلس الأمن خلال هذا العام، أود أن أعرب عن أحر تمنياتي بأن يكون العام الجديد عاما مثمرا للغاية بالنسبة لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة والأمم المتحدة ككل.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بالأعضاء الجدد وهم الأرجنتين وأستراليا وجمهورية كوريا ورواندا ولكسمبرغ. ونحن نتطلع إلى مشاركتهم في أعمال المجلس. وسوف تقدم خبرتهم وحكمتهم مساعدة قيمة للمجلس فيما يخص الاضطلاع بمسؤولياته.

وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتنان المجلس للدول الأعضاء المنتهية ولايتها، وهي ألمانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا وكولومبيا والهند، على إسهامها الهام في أعمال المجلس خلال فترة ولايتها في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد محمد لوليشكي، الممثل الدائم للمغرب، على اضطلاعه بمهام رئيس مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وإنني لعلى ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب للسفير لوليشكي وفريقه، عن عميق التقدير للمهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2012/956)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة مارغريت فوغ، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والسيدة زينب حواء بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أود أن أرحب بالسيدة فوغ، التي تشارك في جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من ليبرفيل.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/956، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فوغ.

السيدة فوغ (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، علاوة على متابعتكم لعملنا، وللعديد من المكالمات الهاتفية التي أجريتموها معنا لمعرفة الكيفية التي نعمل بها، وكيف تعاملت البعثة مع الأزمة التي كنا نواجهها. وأود أيضا أن أشكر المجلس على

اهتمامه بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وخاصة منذ نشوب الصراع في بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

يستند التقرير المعروض على مجلس الأمن (S/2012/956) إلى التقرير السابق (S/2012/374) المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢ ، ويقدم معلومات مستكملة عن التطورات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويتضمن التقرير أيضا معلومات تفصيلية عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بدعم جهود الحكومة الرامية إلى توطيد السلام، وفقا للولاية المسندة إليه من قبل مجلس الأمن.

وقد تطورت الأحداث في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ صدور التقرير في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وكان لها أثر كبير على الحالة الاجتماعية والسياسية والأمنية في البلد، علاوة على إعاقتها بشكل كبير لقدرة وكالات الأمم المتحدة وبرامجها على أداء عملها. فقد شن تحالف يتألف من عناصر تنتمي إلى ٤ من الجماعات المتمردة هجوما على الحكومة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، واحتل العديد من البلدات في الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية والشمالية الوسطى من جمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير بعض التطورات الهامة والإيجابية، بما في ذلك ما يلي: تمت مراجعة قانون الانتخابات، فضلا عن الموافقة على هيئة دائمة لإدارة الانتخابات بتوافق الآراء، وهي مهمة ظللنا نكافح من أجل تحقيقها منذ فترة طويلة. وانضم تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام إلى اتفاق ليبرفيل للسلام الشامل لعام ٢٠٠٨ ليمهد بذلك الطريق لإجراء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الجزء الشمال الشرقي من البلد. وقد توفر التمويل اللازم لتنفيذ هذه العملية من قبل الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليه ٢٠١٢. وأبرمت الحكومة اتفاقا مع صندوق النقد الدولي رفعت بموجبه القيود المفروضة على التمويل الخارجي، فضلا عن تيسير تدفق الدعم من الجهات المانحة، بعد أن ظل محظورا على مدى ثلاث سنوات. ولكن للأسف، فقد قوضت تلك الإنجازات الإيجابية جراء نشوب الصراع وشن بعض الجماعات المتمردة سلسلة من الهجمات على العديد من البلدات في الجزء الشمالي الشرقي.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر أنشأ التجمع الوطني من أجل إنقاذ منطقة كودرو، وتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، وفصيل من تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام يدعو نفسه تجمع الوطنيين الرئيسي من أجل العدالة والسلام، واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، تحالفا يعرف باسم سيليكا الذي انضمت إليه في وقت لاحق الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى، بزعامة عبد الله مسكين. وسيطر تحالف سيليكا على العديد من البلدات، من دون مقاومة تذكر من قبل الجيش الوطني. ويدل عجز الجيش عن صد ذلك العدوان على شدة الضعف في صفوف القوات المسلحة. لقد فقد الجيش تماسكه وإرادته القتالية، في حين ألقى العديد من الجنود أسلحتهم ببساطة واختفوا في الأدغال. وخلال بضعة أسابيع فقط أصبحت نصف المقاطعات في الإقليم تقريبا تحت سيطرة المتمردين.

واستجاب قادة المنطقة دون الإقليمية بسرعة كبيرة إلى مجموعة من الأزمات التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى. ففي ١٧ كانون الأول/ديسمبرنشر الرئيس التشادي إدريس ديبي إتنو قوات في جمهورية أفريقيا الوسطى بوصفها قوة فصل من شأنها أن تمنع المتمردين من التوغل إلى ما بعد سيبوت التي تقع في منعطف استراتيجي بالنسبة لبانغي، علاوة على كونها مفترق طرق للعديد من أجزاء أخرى من البلد. غير أن الوحدة التشادية الجديدة التي كان من المفترض أن تعمل تحت قيادة بعثة توطيد السلام التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، لم تتمكن من منع المتمردين من الاستيلاء على سيبوت. واجتمع رؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية

لوسط أفريقيا في نجامينا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر في دورة استثنائية قرروا أثناءها إعادة تفعيل لجنة المتابعة المعنية باتفاق ليبرفيل الشامل للسلام، إلى جانب تيسير محادثات السلام في ليبرفيل بين الحكومة وزعماء المتمردين والمعارضة السياسية. وهي محادثات كان من المفترض أن يتولى إدارتها الرئيس دنيس سوسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو.

وللأسف، فقد أعقب انعقاد مؤتمر قمة نجامينا اجتياح آخر للمتمردين لبلدة دامارا، التي لا تبعد عن بانغي سوى ٧٥ كيلومترا. وبالنسبة للأمم المتحدة فقد كانت سيبوت بمثابة خط أحمر لضمان أمننا. وعليه، فقد وضع الفريق المعني بإدارة الأمن خطة طوارئ من شأنها أن تمكن الأمم المتحدة من إجلاء الأسر من جمهورية أفريقيا الوسطى في فترة زمنية معقولة. ويذكر المجلس أن بانغي مركز عمل للموظفين المصحوبين بأسرهم. وبالتالي فإن هناك العديد من الأطفال والأسر في بانغي. وكانت تقديرات الفريق أن الهجوم على بانغي يستغرق نحو خمس إلى ست ساعات لكي يصل إليها المتمردون من سيبوت. وهو وقت كاف بالنسبة لنا لتعبئة الأصول الجوية المجهزة مسبقا بالإضافة إلى تجميع الأسر. ومع ذلك، عندما قرر المتمردون اجتياح دامارا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، وعقب تصريحات من قوات الأمن الوطني بأنها لن تكون في وضع يمكنها من ضمان أمننا، لم يكن هناك أي خيار آخر بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية غير الحكومية برمتها سوى إجلاء موظفيها من جمهورية أفريقيا الوسطى. وعليه، فقد أجلينا الموظفين وأسرهم أثناء الهجوم على سيبوت، في حين أجلي الموظفون المتبقون في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر عقب اجتياح دامارا.

عندئذ، قرر رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا نشر قوات في بانغي من أجل تعزيز بعثة توطيد السلام والمساعدة في الدفاع عن المدينة.

نُشرت قوات من الكاميرون، والكونغو، وغابون، ووحدة جديدة من القوات التشادية، في غضون يومين خلال عطلة رأس السنة الجديدة. نعد ذلك إنجازا قياسيا حقا. وطلبت الحكومة أيضا الدعم بالقوات من جنوب أفريقيا، فنشر منها حوالي ٤٠٠ فرد، في حين نشر الفرنسيون قوات إضافية في بانغي، ما رفع الوجود الفرنسي إلى ٦٠٠ فرد.

ونرى أن قرار المجتمع الدولي سحب موظفيه قد ألقى على عاتق القادة الإقليميين المسؤلية عن مواجهة التحديات الأمنية التي تشهدها جمهورية أفريقيا الوسطى وعن ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة لتأمين بانغي. تجدر الإشارة إلى أن بعثة توطيد السلام كانت قد قلصت قواتها واستبقت وحدتيين للشرطة والتدريب، استباقا للانسحاب النهائي الذي كان مخططا له عام ٢٠١٣. ومنذئذٍ غيرت البعثة مضمون ولايتها، وأعطت لقواتها التي نُشرت حديثا صلاحيات تسمح لها بأن تدافع عن مواقعها بحزم، وأن تدافع عن بانغي على وجه الخصوص، وأوقفت خطط الانسحاب من جمهورية أفريقيا الوسطى.

في أعقاب قرار نجامينا، والقرار القاضي ببدء محادثات السلام في ليبرفيل، شرعتُ، ومعي زميلي ممثل الاتحاد الأفريقي، في جهود دبلوماسية مكثفة، بهدف الحوار مع الأطراف، ممثلةً في الحكومة، والجماعات المتمردة، والأحزاب السياسية، وأعضاء المجتمع المدني. فسافرت إلى برازافيل مرتين للتشاور مع الرئيس ساسو نغيسو على الكيفية التي يريد أن يرتب بها محادثات السلام في ليبرفيل. وقدمت للرئيس بالدعم التقني الكامل من الأمم المتحدة، فضلا عن مشورتنا السياسية. كما قدمت إحاطة للسلطات الكاميرونية وتشاورت معها بشأن الخيارات المتاحة لحل الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وقد قوبلت هذه الجهود بترحاب شديد، وأنشئ فريقٌ للتنسيق في وزارة الخارجية الكونغولية بغرض إدارة جهود الوساطة التي يبذلها الرؤساء. في رحلتي الثانية إلى ليبرفيل،

رافقني خبراء في الوساطة من فريق الوساطة الاحتياطي التابع للأمم المتحدة – وقد بقوا معنا – ورافقني ضباط الأركان، فضلا عن ممثل الاتحاد الأفريقي. ساعد فريق الأمم المتحدة في ترتيب عملية الوساطة، وقدم مشورته بشأن الوساطة، وأسهم في صياغة مشروع إعلان المبادئ ومشروع اتفاق وقف إطلاق النار، وساعد في إعداد الوثائق التفصيلية الأخرى.

عمل المكتب على نحو وثيق مع فريق الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الذي أوفِد إلى بانغي في الفترة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر إلى ٧ كانون الثاني/يناير للتحضير للمحادثات، وإدارة عملية نشر قوات الجماعة. وقمنا بتيسير اتصالاتهم مع المتمردين في المنطقة، ومع الحكومة، ومع المعارضة والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني. كما طُلب إلى المكتب نقل مجموعات المتمردين جوا من محافظة بريا بجمهورية أفريقيا الوسطى وإنجمينا وياوندي إلى ليبرفيل. وطلب من ضباط الأركان التابعين للأمم المتحدة أيضا دعم أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا خلال المحادثات.

ولدى قيامي بكل هذا، كنت أوضح بجلاء أن الجماعة هي التي تتولى القيادة، وأن دورنا ينحصر في الدعم والتيسير. وحظي الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة بتقدير كبير. ويُتوقع منا أيضا أن نساهم بنشاط في آلية المتابعة التي سوف تُنشأ بغرض تنفيذ أي اتفاق تتمخض عنه محادثات ليبرفيل. ويسرني أن أعلن لاحقا أن المحادثات قد أسفرت عن التوصل إلى بعض الاتفاقات المهمة. وأعلم أن منسق المحادثات يعتزم تعيين ممثل شخصي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى، سوف يكون مقره في بانغي، وسوف يعمل معنا والشركاء الآخرين في آلية المتابعة التي سوف تُنشأ.

وبعكس الشكوك المعرب عنها، وإصرار الجماعات المتمردة والمعارضة السياسية على أن الرئيس بوزيزي قد فقد كل الشرعية في البقاء في منصبه ولا بد من تنحيته، فقد بدأت محادثات السلام بحضور جميع الأطراف على طاولة المفاوضات. وبدا القادة الإقليميون مصممين على عدم السماح للمتمردين بالسيطرة على جمهورية أفريقيا الوسطى – لقد أوضحوا ذلك بجلاء في كل تصريحاتهم – وأن يمنعوا إزاحة حكومة منتخبة إزاحةً قسرية، لكنهم انتقدوا كذلك الرئيس بوزيزي على ما وصفوه بافتقاره إلى الانفتاح. ومع ذلك فإن الرئيس، المحصور في الزاوية، قد اضطر إلى أن يقدم عددا من التنازلات، وأن يفي بوعده بإنشاء حكومة وحدة وطنية.

قبل ساعة تقريبا من الآن، اختتمت قمة رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي الواقع، لقد عدنا للتو من الحفل الختامي. بعد مفاوضات مكثفة، شاركنا فيها مشاركة نشطة، وبعد أن قدمت الأطراف المختلفة عددا من التنازلات، وُقِّع على ثلاثة اتفاقات.

الاتفاق الأول هو إعلان المبادئ لحل الأزمة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقد وقع عليه كل من الحكومة، والحركات السياسية – العسكرية المنضوية تحت اتفاق سلام ليبروفيل، وتحالف سيليكا والمعارضة الديمقراطية، فضلا عن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة متابعة اتفاق سلام ليبرفيل.

الثاني اتفاق وقف إطلاق النار، الذي وقعت عليه الحكومة وتحالف سيليكا، وشهدت عليه الجماعة ولجنة المتابعة. سيدخل ذلك الاتفاق حيز النفاذ في غضون ٧٢ ساعة من التوقيع عليه.

الثالثُ اتفاقٌ سياسي بشأن الحالة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ووقع ممثلون عن الأغلبية الرئاسية، والجماعات السياسية – العسكرية الأطراف في اتفاق ليبرفيل للسلام الشامل، والمعارضة الديمقراطية وتحالف سيليكا. يحدد هذا الاتفاق طرائق تقاسم السلطة والترتيبات السياسية.

وخلاصة القول أن الاتفاق السياسي ينص على أن يظل الرئيس بوزيزي في السلطة حتى نهاية ولايته عام ٢٠١٦. وسيُعيَّن رئيس للوزراء من المعارضة، متمتعا بكامل الصلاحيات لإدارة الحكومة لمدة ١٢ شهرا قابلة للتجديد. وستشكل حكومة وحدة وطنية شاملة تمارس مهامها لمدة ١٢ شهرا، قابلة للتجديد، ويُعهد إليها بمسؤوليات محددة. ستتألف حكومة الوحدة الوطنية من الأغلبية الرئاسية، والمعارضة الديمقراطية والجماعات السياسية – العسكرية التي وقعت على اتفاق السلام في ليبرفيل، وتحالف سيليكا والمجتمع المدني. لا يجوز للرئيس أن يحل الحكومة خلال الفترة الانتقالية. سيرأس حكومة الوحدة الوطنية رئيس وزراء، يكون هو رئيس الحكومة، ويُختار من المعارضة.

المهام التي يُتوقع أن تضطلع بها هذه الحكومة خلال الفترة التي تبلغ عاما واحدا تشمل استعادة الأمن والسلام وتنظيم الانتخابات التشريعية، بعد حل الجمعية الوطنية حلا استباقيا. من المتوقع حل الجمعية الوطنية بعد مرور عام على الاتفاق، وستُجرى انتخابات جديدة.

وستعيد الحكومة أيضا تنظيم قوات الأمن والإدارة الإقليمية ومن المفترض أيضا أن تساعد في توسيع سلطة الحكومة إلى جزء أكبر من البلد وأن تقوم بصورة نشطة بإصلاح النظام القضائي وتنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني بمساعدة المجتمع الدولي وأن تضطلع بإصلاح القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. ويتوخى أيضا، في هذا الترتيب، ألا يكون بوسع رئيس الوزراء أو الرئيس أو أعضاء حكومته خوض الانتخابات المقبلة. وفي وقت لاحق، سيكون رئيس الوزراء، وليس الرئيس، مؤهلا للمشاركة في الانتخابات الرئاسية القادمة.

أبرم هذا الاتفاق مؤخرا. ودعا الرئيس بوزيزي في ملاحظاته الختامية، المعارضة وجميع الأطراف إلى العودة على الفور معه إلى بانغي حتى يتسنى تشكيل هذه الحكومة الجديدة غدا.

وفي آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس (انظر S/PV.6687) وفي التقرير قيد النظر (S/2012/956)، أشرت إلى تحسن ملحوظ في الحالة الأمنية في جزء كبير من جمهوريا أفريقيا الوسطى، بعد نجاح نزع السلاح في منطقتي الشمال الشرقي والشمال الأوسط، وبدء برنامج إعادة الإدماج في هاتين المنطقتين وعودة زعيم المتمردين التشادي، بابا لاديه ورجاله إلى وطنهم. ومما له دلالة أن الشمال الغربي، رغم كل هذا، لم يتأثر باجتياح المتمردين. وأزال انضمام تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام إلى اتفاق ليبرفيل للسلام، في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٢، العقبة السياسية الأخيرة أمام التدشين الناجح لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال الشرقي، المقرر أن تبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ويجري تيسيرها، وسوف يجري تيسيرها، عن طريق التمويل الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي لبرنامج إعادة الإدماج. اخترنا شهر كانون الثاني/يناير لأننا كنا بحاجة إلى انتظار انتهاء موسم الأمطار، حيث أن هذا الجزء من البلد يتعذر الوصول إليه خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر أو كانون الأول/ديسمبر بسبب أحوال الطرق.

وبالتالي، لماذا انطلقت هذه الموجة الجديدة من التمرد بالتحديد في الوقت المقرر أن تبدأ فيه عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؟ تتذكرون، سيدي، أننا أبلغنا بوجود خلافات داخل القوات المسلحة وانقسامات شديدة فيما بين القيادة السياسية، ناشئة جزئيا عن شائعات بأن الرئيس يعتزم تغيير الدستور للبقاء في السلطة بعد نهاية ولايته الدستورية في عام ٢٠١٦. ولا يجوز عدم الربط بين بروز التمرد النشط وخيبة أمل بعض من لديهم تطلعات بالخلافة. وبالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال الشرقي من غير المحتمل أن تعود بالفائدة على جميع القوات المقاتلة. إن المنطقة شاسعة وقليلة السكان وتضم معظم الحركات المتمردة بين

صفوفها ميليشيات من تشاد والسودان. وستتطلب أي جهود لنزع السلاح في هذه المنطقة تجميع تلك القوات، في منطقة لا يوجد فيها عمليا وجود للحكومة، وسيكون من الصعب تحديد من هم مواطني أفريقيا الوسطى ومن هم أجانب. لا يمكن أن تنجح هذه الممارسة إلا من خلال نهج إقليمي – ونحن ندرك ذلك – يضم جيران جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي حين أننا نرصد ونقدم تقارير عن تزايد الأنشطة العسكرية التي تضطلع بها جماعات مسلحة مختلفة، بما فيها جماعات منشقة من تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام وهاربين من الحرس الجمهوري، إلا أننا لم نتوقع أن يؤدي هجوم منظم للمتمردين على بعض المواقع الرئيسية إلى اجتياح سريع لنصف البلد. وفي رأينا، فإن نجاح المتمردين نتج عن فشل قوات الأمن الوطنية وليس عن قدرة المتمردين. نحن نأمل أن تؤدي الاتفاقات التي تم التوقيع عليها اليوم في ليبرفيل إلى احتواء التجدد الفوري للتوتر وتهدئة الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتمكيننا من إعادة ترتيب عملية نزع السلاح. لكننا، نعتقد أن عدم مواصلة مناقشة أسباب عدم تنفيذ الاتفاقات السابقة وتصحيح تلك العوامل قد يؤدي إلى انهيار آخر في غضون سنوات قليلة نتيجة إحباط الآمال وعدم تلبيتها. لقد أثلج صدورنا البيان الذي أصدره الوسيط بما يفيد أنه لا يزال منخرطا وأن المناقشات ستستمر للنظر في تلك المسائل الأساسية.

اسمحوا لي أن أنتقل إلى مسألة جيش الرب للمقاومة. خلال الفترة قيد الاستعراض، أفادت تقارير مستمرة بتزايد أنشطة جيش الرب للمقاومة في المنطقة الجنوب شرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى. وحتى صدور التقرير، تم تنفيذ ٤٨ هجمة يفترض قيام جيش الرب للمقاومة بها، مما أدى إلى مصرع ٢٤ شخصا واختطاف ٨٥ شخصا. يوجد ٠٠٠ ٢١ من المشردين داخليا و ٤٠٠ ٢ من اللاجئين. والتزمت الحكومة، في جهودها للتصدي لخطر جيش الرب للمقاومة، بنشر كتيبة للتصدي لجيش الرب للمقاومة، مع نشر قوات قوامها ٣٥٠ جنديا في أي وقت من الأوقات – وتناوب نشر الآخرين – قبل تصاعد وتيرة الصراع في الشمال الشرقي. وبالطبع صرف تصاعد وتيرة الصراع الأنظار تماما عن هذه الخطة.

وجرى تعزيز تنسيق أنشطة الرصد مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والحكومة والاتحاد الأفريقي والبنك الدولي والفريق العامل الدولي المعني بجيش الرب للمقاومة، الذي أنشأناه هنا في بانغي. كما ساعد كثيرا قيام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بنشر مستشارين في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، بتمويل من البنك الدولي.

أود أن أقول شيئا بإيجاز عن الأحوال الإنسانية، لأنني طلبت من زملائي أن يرسلوا لي آخر المدخلات عن الحالة الإنسانية. حتى اليوم، ما برحت الأحوال الإنسانية مزرية، مع استمرار نزوح السكان الفارين من منازلهم إلى الغابات. ولهذا السبب يكتسي أحد أحكام اتفاق وقف إطلاق النار، الذي يدعو إلى انسحاب المتمردين على الفور من المدن، أهمية خاصة، إذ يؤمل أن يتيح للناس العودة إلى ديارهم. لقد سجلنا سلسلة من عمليات النهب لمكاتب ومخازن المنظمات الإنسانية. لقد أفرغ عمليا مخزن برنامج الأغذية العالمي في بريا من محتوياته، كما تضررت مكاتب الأمم المتحدة بما فيها مكاتب مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في بامباري وكاغا – باندورو، ونهب المتمردون أيضا مكتب اليونيسيف في كاغا – باندورو.

وتعرض وصول المساعدات الإنسانية إلى التقييد، وفي تقديرنا هناك ٠٠٠ ٨٠٠ شخص يعيشون في المناطق المتضررة ويحتاجون إلى مساعدات طارئة بمجرد أن نتمكن من إيصالها إليهم. تتمثل الصعوبة الآن في المساعدة في إيجاد الحيز لنا للوصول إليهم. وما برح تقييد وصول المساعدات الإنسانية

نتيجة انعدام الأمن يشكل تحديا رئيسيا، وقد أبلغت أن الشركاء في المجال الإنساني يريدون أن نشدد للشركاء – وقد فعلت ذلك بمشاركتي معهم – على أهمية احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالوصول الفوري للمساعدات الإنسانية وحماية الأطفال من التجنيد في القوات المسلحة والحماية من العنف الجنسي والقائم على أساس نوع الجنس.

ويسرني أن أشير إلى أن السيدة زينب بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع؛ ستقدم إحاطة إعلامية للمجلس اليوم. وكنا سعداء جدا باستضافتها خلال بعثة تقصي الحقائق التي اضطلعت بها في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقدمنا تفاصيل بخصوص زيارتها. ويتطلع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولديه كامل الاستعداد للعمل بشكل وثيق مع مكتبها، وبالطبع مع كامل منظومة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بغية تنفيذ التعهدات الواردة في مذكرتي التفاهم اللتين وقعت عليهما خلال زيارتها للبلد.

و في الختام، مهما كانت الأحداث التي جرت خلال الأسابيع القليلة الماضية مأساوية، فقد أتاحت فرصا عاجلة لأن يتحاور ويتشاور الشركاء بشأن كيفية إنقاذ البلد منوف على حافة الهاوية. ولعل المجلس يذكر بأن العديد من تقاريرنا كانت حافلة بالدعوة إلى الحوار. ومع ذلك، ستتم إضاعة تلك الفرص في حال عدم الاستفادة من فرصة تشكيل حكومة فعالة وفعلية، قادرة على مواجهة التحديات المتعددة التي يواجهها البلد. وقد أوضحت ذلك للغاية، خلال المناقشات التي أجريناها مع جميع الأطراف. والأمر لا يتعلق بمجرد توزيع مناصب على الأشخاص، بل يتعلق بضمان أن تكون لدينا حكومة تعمل حقا. وتوقفت متابعة اتفاق ليبرفيل الأول، وكذلك الحوار السياسي الشامل، جزئيا فقط بفعل غياب الإرادة السياسية. وفي حين أن ذلك صحيح بالفعل، من الصحيح أيضا انقطاع المعونة عن جمهورية أفريقيا الوسطى. وظلت العديد من أنشطتنا الأساسية تعاني من نقص التمويل. لقد دعوت في الماضي إلى الاستثمار بوضوح في إحلال السلام والتنمية بغية الحيلولة دون انحدار جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الهاوية. وربما نحن في هذا المنحدر الآن.

ومن الواضح أيضا ضرورة أن يعيد وجود المكتب والأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى تقييم أولوياتنا وقدراتنا، من أجل تمكيننا من أن نصبح شركاء أكثر فعالية فيما يخص تنفيذ الاتفاقات التي وقعت وبصفتنا شركاء إنمائيين للبلد. وينبغي أن يصاحب خطط تنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مشاركة سياسية قوية في الميدان، وفي المنطقة للمساعدة على تعزيز سلطة الدولة وقدراتها. إننا بحاجة إلى الانخراط بشكل أكبر في مجال التماسك الاجتماعي والوساطة المحلية. كما نحتاج إلى الدفع بشكل أكثر قوة في اتجاه إصلاح القطاع الأمني، والعمل مع مؤسسات بريتون وودز، فيما يخص جهود التعمير بعد انتهاء التراع، وجهود الانتعاش.

ونعتزم التوصية بأن يقود المكتب عملية تقييم استراتيجية بغية استعراض أولوياتنا وإعادة تحديد احتياجاتنا. وينبغي للمجتمع الدولي الانخراط الآن بشكل أقوى، من الناحيتين الدبلوماسية والمالية، لإنقاذ جمهورية أفريقيا الوسطى من الوقوف على حافة الهاوية. والأمن أمر أساسي للسلم والتنمية. وجمهورية أفريقيا الوسطى بحاجة إلى جيش وقوات أمن فعالة تؤدي وظائفها. ثمة حاجة لحكومة يكون بوسعها أن تكون حاضرة في جميع أنحاء البلد، ولديها القدرات المناسبة. ويتعين على المكتب أن يكون قادرا على دعم تلك الجهود، كما يتعين بناء القدرات المدنية. وسيتطلب كل ذلك رعاية دولية، وتمويلا سخيا. ويسعدني أن أبلغكم بأننا نعمل عن كثب مع

شركائنا في الميدان، وممثل الولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وفرنسا ومجموعة السفراء الأفارقة.

ويولي الأمين العام اهتماما بالغا للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وخصص لنا نفس القدر من الأولوية الذي أولاه لسوريا، والصومال والصراعات الأخرى. إنني أعول على دعم المجلس فيما يخص الاستمرار في بذل تلك الجهود، وأشكر أعضاء المجلس على التضامن الذي أبدوه، لا سيما خلال الأسابيع القليلة الماضية، عندما حاولنا التصدي للأزمة الراهنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة فوغت على إحاطتها الإعلامية، وأثني على القرارات التي اتخذتها والجهود التي بذلتها فيما يتعلق بالحوار والمشاركة في ظل ظروف صعبة للغاية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بانغورا.

السيدة بانغورا (تكلمت بالإنكليزية): أود الانضمام إلى زميلتي، الممثلة الخاصة للأمين العام فوغت، في تهنئتكم سيدي، على توليكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر. إنني ممتنة على إتاحة هذه الفرصة لي للإدلاء بأول إحاطة إعلامية أمام مجلس الأمن، وأود أن أشكركم سيدي الرئيس، وأعضاء المجلس، على دعوتي إلى المشاركة في هذه الجلسة. وحرصا على الوقت، سألخص بياني، الذي جرى تعميمه كتابيا.

كما أشارت إلى ذلك السيدة فوغت، زرت خلال الفترة من ٥ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، جمهورية أفريقيا الوسطى، التي هي مسرح نزاع منسي منذ وقت طويل. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي جعلتني أختار جمهورية أفريقيا الوسطى كوجهة لأول زيارة قطرية أقوم بها منذ أن توليت المنصب.

و أود أن أعرب عن امتناني للحكومة على الترحيب بي، وعلى المناقشات الصريحة والبناءة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر زميلتي، الممثلة الخاصة مارغريت فوغت، وفريقها الصغير لكن المتفاني، على تيسير الزيارة وتمهيد الطريق بالفعل لإصدار البيانين اللذين كانا الحصيلة الرسمية لتلك الزيارة.

و لم يؤد الاندلاع المؤسف للنزاع منذ زيارتي، إلا إلى التأكيد على ضرورة تنفيذ بعض التزامات الحماية الفورية التي جرى الإعراب عنها في البيانين. وفي هذه اللحظة الحرجة، يجب على المجتمع الدولي أن يبعث برسالة قوية وواضحة مفادها أن العنف الجنسي غير مقبول، وبأن من يرتكبون تلك الجرائم أو يأمرون بها أو يتغاضون عنها سيخضعون للمساءلة.

ويشكل العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، مسألة أمنية أساسية تتطلب استجابة أمنية تنفيذية. كما يجري ارتكاب العنف الجنسي ضد النساء على نطاق واسع، من قبل الدوللل والجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء. ويشمل هذا العنف الاغتصاب الذي تنفذه الجماعات المسلحة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وعمليات الاختطاف التي تنفذها الجماعات المسلحة ضد النساء والفتيات والفتيان بالقوة، وبعض حوادث العنف الجنسي التي ترتكبها عناصر قوات الأمن الوطني. كما لا يزال جيش الرب للمقاومة يرتكب انتهاكات واسعة النطاق.

إن النساء اللائي التقيتهن في بانغي، وبريا وباوا قلن لي إن ما يرغبن في تحقيقه في المقام الأول هو تثبيت الأمن وإطلاق سراح النساء والأطفال المعتقلين لدى الجماعات المسلحة، ونزع سلاح المحاربين، حتى يعدن بناء حياتهن التي مزقتها الحرب. وإجراءاتنا يشلها غياب المعلومات لدينا بشكل عام عن العنف الجنسي، سواء أكانت إجراءات ضد الجناة أو استجابة مبرمجة للناجين. وبالتالي، فإن ضمان رصد وتحليل ومعلومات أفضل، كأساس لعمل يستند إلى الأدلة، يشكل أولوية هامة.

و السكان المدنيون ضعفاء للغاية، في المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات والجماعات المسلحة. وتقع على عاتق جميع الأطراف المسلحة المسؤولية الأخلاقية والقانونية لمنع

وقوع تلك الانتهاكات. وبالتالي، يتعين على جميع القوات والجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، إصدار أوامر صريحة وفورية تحظر العنف الجنسي للتسلسلات القيادية في كل منها، وإجراء التحقيقات لمساءلة الجناة.

كما نعلم أيضا بأن الكثير من النساء والأطفال قد جرى تجنيدهم قسرا من طرف الجماعات المسلحة وهم مرتبطون بها بشكل مباشر، ولا يزالون يتعرضون للعنف الجنسي في هذا السياق. ولذلك، يجب أن تحدد جميع الجماعات المسلحة، تلك النساء وهؤلاء الأطفال وتطلق سراحهم، بدون المزيد من التأخير.

وهذه من بين تدابير الحماية الفورية التي يجب اتخاذها، وخاصة في سياق الأعمال العدائية الجارية. وينبغي ألا يؤجل اتخاذ هذه التدابير إلى حين وقف إطلاق النار أو إبرام اتفاق للسلام، لأن النساء والأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى قد انتظروا على امتداد ما يربو على ٢٠ عاما، ولم يعد بوسعهم الانتظار أكثر من ذلك. ويجب أن تكون تدابير الحماية هذه عناصر لازمة في أي اتفاق لوقف إطلاق النار. ويسعدني أن الممثلة الخاصة للأمين العام، فوغ، قد أكدت ذلك.

لقد اعترف ممثلو الجماعات السياسية والعسكرية أثناء الاجتماعات التي عقدتها معهم بوجود مشاكل. وأعربوا جميعا عن الاستعداد للعمل مع الأمم المتحدة من أجل التصدي للعنف الجنسي. وحتى في هذه اللحظة من تجدد الصراع وتغير المشهد السياسي في البلد، فإن من الأهمية بمكان أن نلزم جميع تلك الجماعات السياسية والعسكرية وزعماءها الحاليين والمحتملين بالوفاء بتلك التعهدات.

وأود أن أذكر للمجلس حادثة خطيرة وذات دلالة حدثت أثناء زيارتي. ففي بريا، وافق تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام على الإفراج عن العديد من الأطفال ذوي الصلة بجماعتهم ووضعهم تحت عهدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ولكن قبل يوم واحد من التسليم، نقل معظم الأطفال الذين تم التعرف عليهم على بعد ٣٠ كيلومترا من الموقع المحدد لتسليمهم. وفي نهاية الأمر لم يتمكن فريق حماية الأطفال من الوصول إلا إلى ثلاثة أطفال فقط: هم صبي واحد وبنتان. وعلى الرغم من وثائق الإفراج الموقعة بشأن هؤلاء الأطفال الثلاثة، فقد رفضت الكوادر الميدانية لتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام الإفراج عن الفتاتين. وأصروا على أن الفتاتين زوجتين للمقاتلين. واعتدت الكوادر نفسها على عضو في فريق حماية الأطفال. ويدل هذا الحادث على أن هناك تحديات خاصة فيما يتعلق بتأمين الإفراج عن النساء والفتيات من احتجازهن من قبل الجماعات المسلحة.

وعلى الرغم من أن الحكومة قد اتخذت العديد من التدابير – بما في ذلك إجراء إصلاحات تشريعية هامة – بغية التصدي للعنف الجنسي، فإن قدرة المؤسسات الوطنية على تنفيذها لا تزال محدودة للغاية، في حين لا تزال سلطة الدولة وهياكلها غائبة في معظم المناطق خارج بانغي. وفي حين يوجد قدر من الإرادة السياسية العازمة على التصدي لجرائم العنف الجنسي، فإن هناك أولويات أخرى وقيودا هيكلية مفهومة، بالإضافة إلى القيود المتعلقة بالموارد، تطغى على تلك الإرادة في معظم الأحيان.

وإذ نمضي قدما بهذه الولاية، فإنني أركز بوجه خاص على تعزيز الملكية الوطنية والقيادة والمسؤولية. وعليه، فقد تمثل الهدف الأساسي من زيارتي في تعميق الحوار والتعاون مع الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، واتساقا مع إرادة هذا المجلس كما وردت في القرار ١٩٦٠ (٢٠١٠) فقد كان ضروريا أن أواصل العمل مع زعماء الجماعات السياسية والعسكرية الرئيسية من أجل الحصول على التزامات ملموسة من جانبهم فيما يتعلق بالحماية. ولا تزال المشاركة من هذا القبيل مع جميع الأطراف المعنية في الصراع تحدد طريقة عمل مكتبي.

وفي سياق المتابعة لزيارتي، من المقرر نشر فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في

حالات النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونود أن تتحقق بعثة المتابعة التقنية هذه بحلول شباط/فبراير أو آذار/مارس من هذا العام. غير أن توقيت ذلك يعتمد بطبيعة الحال على الحالة السياسية والأمنية في البلد. وسيعيد فريق الخبراء إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين، علاوة على دعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفريق الأمم المتحدة القطري في إعداد استراتيجية وخطة لتنفيذ الالتزامات بموجب البلاغات الرسمية المشتركة.

ويكتسي نشر مستشار لشؤون حماية المرأة في مكتب الأمم المتحدة المتكامل بهدف تقديم الدعم إلى الممثلة الخاصة للأمين العام، فوغ، فيما يتعلق بتنفيذ القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، ١٩٦٠ (٢٠١٠) والبلاغات الرسمية المشتركة أهمية بالغة. وأحث مجلس الأمن والدول الأعضاء على تأييد نشر مستشارين لشؤون حماية المرأة.

وسأشجع منظومة الأمم المتحدة، وخاصة عبر شبكة مبادرة الأمم المتحدة، إلى إعادة التركيز على جمهورية أفريقيا الوسطى في مجالات الدعوة والرصد والتبليغ وتوفير الخدمات للناجين من أعمال العنف. وهناك حاجة ملحة إلى زيادة التركيز والاهتمام الدوليين على جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك التزام المانحين بطريقة أكثر استدامة من أجل الاستجابة الشاملة والمتكاملة للعنف الجنسي والعنف الجنساني في جميع أنحاء البلد.

وعلى نحو التأكيد الوارد في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام، فوغ، فإن معالجة المسائل الأمنية، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين وإصلاح القطاع الأمني، تشكل شرطا أساسيا لتوفير الحماية والاستجابة للعنف الجنسي بطريقة مستدامة. وتعيق حالة الطوارئ المزمنة جميع جوانب العمل الإنساني والإنمائي في البلد. ومع ذلك، فإن من رأيي أنه لا يزال في الإمكان إحراز تقدم عن طريق زيادة التركيز على أعلى مستوى سياسي واستراتيجي، فضلا عن تسخير الموارد بصورة مستمرة. ومن المهم أيضا التأكد من أن تقديم أي مساعدة يستند إلى تولي الحكومة للمسؤولية وزمام الملكية الوطنية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة بانغورا على إحاطتها الإعلامية، وعلى تقاسم وجهة نظرها وتقييمها الهامين مع أعضاء المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد دوبان (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): لقد أعددت خطابا، على منوال السيدة بانغورا. لكن ونظرا للحالة المتغيرة، سأتلو الجزء الأخير منه فقط.

أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم، سفير المملكة المغربية. وأشكر الأمين العام على تقريره (S/2012/956) عن بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي هو موضوع جلستنا اليوم. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن شكرنا وصداقتنا للسيدة فوغ، الممثلة الخاصة للأمين العام، ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفريقها على عملهم الدؤوب لدعم السلام والتنمية في بلدي.

وبما أننا في فجر عام جديد، فأود أن أعرب عن أطيب تمنياتي لجميع الممثلين وأسرهم.

تأخذ جمهورية أفريقيا الوسطى علما بالتقرير الذي قدّم للتو، وترحب بالتقدم المشار إليه نحو إحلال السلام والتنمية في بلدي بعد سنوات طويلة من المعاناة جراء أعمال التمرد الداخلي المتعددة، ووجود حركات التمرد الأجنبية على أراضينا. وعلى الرغم من وجود بعض الصعوبات المستمرة، فإن حكومة بلدي تواصل توطيد سيادة القانون على نحو تدريجي وحقيقي، فضلا

عن إحراز مزيد من التقدم منذ ١٠ كانون الأول/ديسمبر. وفي الواقع، فقد جبّت تقرير الأمين العام تطورات ميدانية.

ويمكننا القول إن مظاهر الإعياء قد بدت على المجتمع الدولي مرة أخرى، اعتبارا من ١٠ كانون الأول/ديسمبر. وتتجسد هذه الحقيقة في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام عبر التداول بالفيديو، ما دامت تواصل منذ عدة أيام إدارة الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى – ليس من بانغي مثلما فعلت في السابق – وإنما من ياوندي، حيث تقيم الآن، وما دامت جميع الوكالات وأعضاء البعثة قد انتقلوا إلى الكاميرون. ولذلك السبب فهي تقدم تقريرها من ليبرفيل في الوقت الذي تنعقد المحادثات. وعليه، فقد فات الأوان تماما على تقريرها منذ نشره.

ومثلما سبق القول، فلا ريب أن المجتمع الدولي، بل شعب أفريقيا الوسطى نفسه قد أنهكا جراء استمرار حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن هذه الناتجة عن استخدام البندقية بصورة مسيئة وعن استعداد مسبق بوصفها وسيلة لتسوية المنازعات وغيرها من المشاكل التي تعصف – للأسف – ببلدي جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا موقف مفهوم بالتأكيد، غير أن بوسعي أن أؤكد للمجلس هنا والآن أن شعب أفريقيا الوسطى يدرك الحالة جيدا ويمكنه القول معا، ”لقد فهمنا هذا جيدا، وأحسنا فهمه“.

ولذلك السبب أيضا فقد تضمّن اجتماع رؤساء دول المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مناقشة بشأن السبل المؤدية إلى حل العديد من الأزمات التي ألحقت الضرر بجمهورية أفريقيا الوسطى – انطلاقا من الأزمة الأخيرة هذه – وأسفرت عن تقويض تماسكها ووحدتها الوطنية. والجميع مقتنع الآن بأن المحادثات في ليبرفيل تشكل شريان الحياة الأخير لجمهورية أفريقيا الوسطى، نظرا لأن خطر الحرب يبدو واضحا في دولتنا الهشة وفيما بين أفراد شعبها.

واستنادا إلى هذه الحالة، فإن الحكومة تفضل الحوار ويحدوها أمل كبير – شأنها شأن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، والمجتمع الدولي بأسره الممثل هنا – في تنفيذ حلول تتسم بالعدالة والتوازن والواقعية والعملية، ومن شأنها أن تؤدي إلى تحقيق السلام الدائم والنهائي في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشكر الرب على أن توقيع الاتفاقات الثلاثة قد أدى إلى تخفيف التوتر إلى حد ما. وتلتزم الحكومة الآن، بدعم من لجنة المتابعة المزمع إنشاؤها، بتنفيذ التوصيات والقرارات والمقررات الأخرى التي تم التوصل إليها عبر المحادثات، لما فيه مصلحة تحقيق السلام والمصالحة بين بنات وأبناء جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي الختام، لا يسع وفد بلدي إلا أن يتقدم بالشكر من أعماق قلوبنا لجميع الذين ما برحوا، على الرغم من شتى أنواع التحديات، يدعمون جمهورية أفريقيا الوسطى في سعيها إلى إحلال السلام والاستقرار. ونخص بالشكر الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والبلدان الصديقة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، والمؤسسات المالية الدولية، والشركاء الثنائيين، والمتعددي الأطراف بدون أن ننسى المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، أو أولئك الذين عملوا في الهامش، مدفوعين بحسن نياتهم. في ذلك الصدد، أود أن أقول إن الشعب الغابوني، الذي أدى دوراً بالغ الأهمية في توفير الضيافة للوفد الأفريقي، يستحق منا كل الشكر.

وأخيرا، في الختام، أود أن أنهي بياني بالقول إن العمل على استعادة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إنما هو عمل من أجل الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية وفي أفريقيا بأسرها.

الرئيس (تكلمبالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.